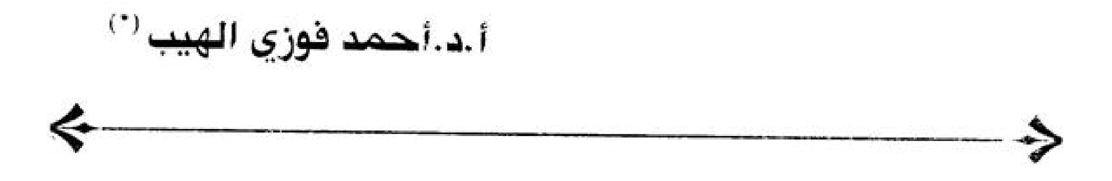


مشروع تنظيم اختيار المخطوطات لتحقيقها وتطويره

أ.د.أحمد فوزي الهيب (*)



المقدمة:

المخطوطات العربية من أكثر جوانب تراث الحضارة العربية المتعددة أهمية، وتتميز بكثرتها وتنوعها وشمولها لجميع مناحي العلوم والآداب من تفسير وحديث وسيرة وتصوف و فقه وفلسفة وطب ورياضيات وتاريخ وتراجم وطبقات وجغرافية واجتماع وزراعة وشعر ونثر وغير ذلك.

وهذه المخطوطات العربية كثيرة ومتنوعة جدًّا تُعدُّ بمئات الألوف إن لم نقل بالملايين، نجدها موزعة في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة وفي مكتبات ومراكز المخطوطات وفي بعض المكتبات العامة الموجودة في بلاد العالم العربي والإسلامي وغيرها من بلاد العالم كله من اليابان شرقًا حتى أمريكا في أقصى الغرب.

وثمة حركة نشيطة جدًّا لتحقيق الكثير من هذه المخطوطات في البلاد العربية وفي غيرها، يقوم بها أناس يختلفون في قدراتهم وتقديراتهم وإمكاناتهم وخبراتهم وغاياتهم وأماكنهم، الأمر الذي حوّل هذه الحركة النشيطة إلى نوع من الفوضى، مما يذكرنا بقول الفيلسوف برنارد شو الذي قاله في مناسبة أخرى، ولكن لا بأس من أن نستعيره هنا، وهو: (غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع) ، ونحن نقول: غزارة في الإنتاج واختلافات وتباينات كبيرة في المستويات والاختصاصات و التقويم والنيات.

(*) عضو جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب.

وتتجلى هذه الفوضى في تفاوت مستويات التحقيق تفاوتًا مخيفًا، فثمة كتب قد حققت تحقيقًا علميًا دقيقًا، وثمة كتب أخرى يتمنى المرء في أحيان كثيرة لو أنها بقيت مخطوطة، أو صوِّرت صورة طبق الأصل عن مخطوطاتها ونشرت كما هي ، أو نضِّدت فقط ونشرت منضدة فقط من غير أي تعليق، لأن ما فيها من تعليقات تضلل وتخطّئ القارئ غير المتمكن. وما بين النوعين السابقين مستويات مختلفة من مستويات التحقيق من حيث العلم والجهل، والدقة وعدمها. كما تتجلى الفوضى أيضًا في تكرار تحقيق الكتب المحققة بلا سبب مقنع في كثير من الأحيان، بل ربما كان التحقيق السابق أفضل من التحقيق اللاحق. وتتجلى أيضًا في مظاهر أخرى لا نريد استقصاءها في هذا المقام.

وهذه المخطوطات، على أهميتها جميعها بعامة، ليست على مستوى واحد في الأهمية، وبخاصة إذا نظرنا إليها نفسها من جهة، وإذا نظرنا إليها من خلال حاجتنا الحالية نحن – العرب – في حاضرنا الذي نعيشه، لأن ثمة أولويات يفرضها هذا الواقع الذي نحياه بحسب ضروراته والتحديات التي يواجهها فيه، وما أكثرها! وما أخطرها!

ولقد قلنا ما قلنا ونحن نعلم تمامًا أن ثمة جهودًا طيبة يبذلها معهد المخطوطات في القاهرة ومجلته وغيره من مراكز المخطوطات والتراث في الوطن العربي والعالم الإسلامي والعالم. ولكننا نعتقد أن إمكاناتها، وليس إمكانات القائمين عليها والذين نعرف الكثيرين منهم ونحترم ما يتصفون به من قدرات وعلم وخلق، غير كافية، وأن الأمر بحاجة إلى أكثر منها بكثير.

لذلك نقترح ما يلي:

– إنشاء هيئة عربية رئيسة على مستوى الوطن العربي تتألف من خبراء في المخطوطات العربية، وتتولى إنشاءها الجامعة العربية أو اتحاد مجامع اللغة العربية أو غيرهما.

– تنبثق منها لجان فرعية متعددة الاختصاصات بحسب الفروع العلمية للمخطوطات مثل الأدب والتاريخ والجغرافية وعلوم الدين والطب والصيدلة وغيرها.

– ترتب كل لجنة المخطوطات التابعة لاختصاصها حسب أهميتها للأمة العربية في حاضرها الذي تعيش فيه.

– وتقسم هذه المخطوطات إلى مطبوعة وغير مطبوعة.

– وتقسم المطبوعة إلى قسمين:

١– قسم محقق تحقيقًا علميًا، لا تنصح إلا بتصويره إذا نفدت طبعته السابقة.

٢– وقسم لا تتوفر فيه هذه الصفة، يعامل معاملة المخطوط.

– يُوضع القسم الأخير والمخطوطات على صعيد واحد، ويُرتب حسب حاجة حاضر الأمة العربية إليه، وتُجمع صور نسخه المخطوطة والمطبوعة لدى الهيئة على أقراص إلكترونية، ويُنصح الباحثون بتحقيقه.



- تُنشئ هذه الهيئة موقعًا إلكترونيًا يتم التواصل معها بوساطته، وبشروط سهلة تشجع المحققين على القيام بعملهم.

- تعلن الهيئة قواعد علمية دقيقة مناسبة للتحقيق، وتشترط على المحققين أن يلتزموا بها، وأن يقدموا نسخة أو أكثر من تحقيقهم لتقف الهيئة على مدى التزامهم بقواعدها.

- ويعتمد على هذا الالتزام حصول المحقق على مخطوطة أخرى ليقوم بتحقيقها.

لأنه لا يجوز للمحقق أن يُعطى أكثر من مخطوط واحد بنسخه المتعددة إلا في المرة الأولى أو بعد أن يكون قد انتهى من تحقيق مخطوطه السابق الذي حصل عليه من الهيئة من قبل.

- من البديهي أن تكون مقررات هذه اللجنة في بداية الأمر غير ملزمة، وإنما على شكل نصائح، ولكنها من الممكن أن تتحول فيما بعد إلى قرارات ملزمة يحميها قانون.

- تعتمد هذه الهيئة، كما توصي المحققين بالتحول من الكتاب الورقي التقليدي إلى الكتاب الإلكتروني بشكل ما يُسمى (بي دي إف) و مايُسمى (الوورد) شريطة أن يكون دقيقًا موافقًا للمطبوع في عدد صفحاته وحواشيه وغير ذلك مما يجعله مصدرًا علميًا موثوقًا يمكن الاعتماد عليه والإحالة إليه. وذلك لأن الكتاب الورقي شمس ستغرب بعد عقدين أو ثلاثة كما غربت شمس الكتاب المخطوط من قبل، وقد يخالفنا في هذه التنبؤ بعض أهل العلم والفضل، ولا شك في أننا نلتمس لهم العذر، وذلك لأن الإنسان خلق ألوفًا كما قال المتنبي:

خُلقت ألوفًا لو رحلت إلى الصبا لغادرت شيبي موجع القلب باكيا

ولكننا لا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار تطور البشرية السريع والذي يجب أن نواكبه أو أن نلحق به وإلا ازداد مستقبلنا تأخرًا عن تأخر حاضرنا أمام العالم الغربي أو عالم دول الشمال. ويكفي أن نذكر بالدراسة التي نشرت مؤخرًا والتي تقول: إن الصحافة الورقية ستختفي في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧ ، وستختفي من العالم كله عام ٢٠٤٠ لتحل محلها الصحافة الإلكترونية. ولا بد من أن يشمل هذا الكتاب الورقي بشكل أو بآخر، وبتوقيت قريب من التوقيت الآنف الذكر أيضًا، وسيتحول إلى ما يشبه المخطوطات اليوم.

إن ما ذكرناه أمل جميل. هل يتحقق؟ نرجو ذلك.